المقاربات الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران

Geopolitical Approaches of Turkish Foreign Policy Towards Iraq and Iran

م.دهبه أحمد جميل

Assistant Professor Dr. Hiba Ahmed Jameel Jassim

مدرس دكتور جامعه ميسان/كلية التربيه الاساسيه/ قسم التاريخ

hibah3348@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المقاربات الجيوسياسية، السياسة الخارجية، الجغرافيا السياسية، الأمن القومي، العلاقات الثنائية، تركيا وإيران، تركيا والعراق، مصالح اقتصادية.

Keywords: Geopolitical approaches, foreign policy, political geography, national security, bilateral relations, Turkey-Iran, Turkey-Iraq, economic interests

الملخص:

هدف البحث إلى تحليل المقاربات الجيوسياسية التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه كل من العراق وإيران، من خلال فهم محددات السلوك التركي في المنطقة، والكشف عن طبيعة التوازن بين اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت البحث للعديد من النتائج من أبرزها أن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران تتحدد بشكل رئيسي بالعوامل الجيوسياسية والمصالح الوطنية المرتبطة بالأمن و الاقتصاد والطاقة، وإن تركيا تسعى لتحقيق توازن بين التعاون والمنافسة مع كل من العراق وإيران، مع التركيز على حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، وأوصي البحث بضرورة قيام صناع السياسة في العراق وإيران متابعة التحولات الداخلية في تركيا لتوقع تغيرات توجهاتها الإقليمية بشكل أفضل .

Abstract:

The study aims to analyze the geopolitical approaches that govern Turkey's foreign policy towards both Iraq and Iran, by understanding the determinants of Turkish behavior in the region and revealing the nature of the balance between national security considerations and economic interests. The research relied on the descriptive-analytical method and reached several findings, the most prominent of which are: Turkey's foreign policy towards Iraq and Iran is primarily determined by geopolitical factors and national interests related to security, economy, and energy. Turkey seeks to achieve a balance between cooperation and competition with both Iraq and Iran, with a focus on protecting its economic and strategic interests. The study recommends that policymakers in Iraq and Iran closely monitor domestic developments in Turkey to better anticipate changes in its regional orientations.

المقدمة

تعد تركيا من أبرز القوى الإقليمية الصاعدة ذات الموقع الجيوسياسي الحاكم بين آسيا وأوروبا، وهو ما منحها دوراً محورياً في صياغة تفاعلاتها مع محيطها الإقليمي، لا سيما مع العراق وإيران، وقد جعل هذا الموقع الاستراتيجي السياسة الخارجية التركية قائمة على مزيج من الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والطاقوية، بما يعكس تداخلاً واضحاً بين الجغرافيا والسياسة في صناعة القرار التركية، فمن هذا المنطلق شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات مهمة منذ عام 1980، خاصة مع تبني إصلاحات اقتصادية هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتعزيز انفتاحه. وقد انعكس ذلك على توجهات الدولة نحو تعزيز التعاون مع الدول المجاورة، خصوصاً في مجالات الطاقة والتجارة عبر الحدود، بما يهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وزيادة الدور التركي في الأسواق الإقليمية وربط تركيا بشكل أعمق بالفضاء الأوروبي. (رشيد، 2021، ص427) وفي هذا السياق، تبرز أهمية المقاربات الجيوسياسية في فهم توجهات تركيا تجاه كل من العراق وإيران، حيث يمثل العراق مجالاً حيوياً للأمن القومي التركي وامتداداً استراتيجياً لحدودها الجنوبية، وفي المقابل، تشكل إيران طرفاً إقليمياً مؤثراً يجمع بين التنافس والتعاون مع تركيا، خاصة في ظل تشابك المصالح في ملفات الأمن الإقليمي والاقتصاد والطاقة.

أولاً: مشكلة البحث:

تتأثر السياسة الخارجية للدول بمجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة، التي تشمل الأبعاد الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، إضافة إلى معطيات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على سلوك الدولة الخارجي وعلى طبيعة تفاعلاتها مع الدول الأخرى، سواء في إطار التعاون أو التنافس أو الصراع (مجبل، 2025، ص121)، وفي هذا السياق، ترتبط تركيا بالعراق بعلاقات تاريخية طويلة وممتدة تعود إلى فترة الحكم العثماني، مما جعل التفاعل بين البلدين يتسم بالتداخل والتنوع عبر الزمن، وقد أسهمت الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والدينية المشتركة في تعزيز هذه العلاقات، إلا أنها ظلت متغيرة في طبيعتها وأشكالها تبعاً للتحولات السياسية والإقليمية. وبناء على ذلك، أصبحت العلاقات التركية–العراقية علاقات مركبة

تجمع بين التعاون والتنافس وفقاً لمقتضيات المصالح المتبادلة ومتغيرات البيئة الإقليمية. (محمود،2022، ص 587) وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول طبيعة المحددات الجيوسياسية التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران، وكيفية توظيف أنقرة لموقعها الجغرافي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في ظل بيئة إقليمية متغيرة ومعقدة.

ثانياً: تساؤلات البحث:

السؤال رئيسي: ما هي المقاربات الجيوسياسية التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المحددات الجيوسياسية التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران؟
2. كيف توظف تركيا موقعها الجغرافي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الإقليم؟
3. ما طبيعة التوازن بين التعاون والتنافس في العلاقات التركية–العراقية والتركية–الإيرانية؟

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل المقاربات الجيوسياسية التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه كل من العراق وإيران، من خلال فهم محددات السلوك التركي في المنطقة، والكشف عن طبيعة التوازن بين اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، كما يسعى البحث إلى توضيح كيفية توظيف تركيا لموقعها الجغرافي واستراتيجيتها الإقليمية في إدارة علاقاتها مع العراق وإيران.

رابعاً: أهمية البحث.

تعد سياسة المحاور الجيوسياسية من أبرز الأدوات التي تعتمدها القوى الإقليمية والدولية في إدارة تفاعلاتها داخل منطقة الشرق الأوسط، بهدف تعزيز النفوذ وتوسيع دوائر التأثير في ظل التنافس الدولي والإقليمي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية دراسة الأدوار الجيوسياسية لتركيا في إدارة سياساتها

الخارجية مع إيران والعراق، بوصفهما فاعلين رئيسيين في بنية الصراع والتعاون الإقليمي، نظراً لما يمتلكانه من مواقع استراتيجية ومصالح متشابكة مع محيطهما الجغرافي.(الضوي، 2024، ص 649) وانطلاقاً من ذلك، تأتي أهمية هذا البحث في الكشف عن محددات السياسة الجيوسياسية لكل من تركيا وإيران، وتحليل انعكاساتها على توازنات القوى الإقليمية، وفهم طبيعة التفاعلات التي تحكم علاقاتهما مع دول الجوار، وفي مقدمتها العراق.

خامساً: الدراسات السابقة:

دراسة (مني سليمان، 2025) بعنوان محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (2003–2024) تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات التركية–العراقية خلال المدة (2003–2024) بالاعتماد على نظرية الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية، وتوصلت الدراسة أن العلاقات التركية العراقية خلال العقدين الماضيين قد مرّت بمراحل متعددة من التوتر والتقارب، وصولاً إلى مرحلة التقارب النسبي الراهنة التي تفتح المجال أمام تعزيز التعاون بين بغداد وأنقرة وآربيل، غير أن هذا المسار ما يزال يواجه مجموعة من التحديات الجيوسياسية المعقدة، وفي مقدمتها ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب، وقضايا المياه والنفط.

دراسة(، أحمد توفيق، 2024) بعنوان سياسة المحاور الجيوبوليتيكية الروسية بالشرق الأوسط خلال الفترة من 2000حتي 2023(إيران وتركيا نموذجين)، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة سياسة المحاور الجيوبوليتيكية التي تبنتها روسيا في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة استعادة نفوذها الجيوبوليتيكي في المنطقة، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، إلى جانب المدخل الجيوبوليتيكي، وتوصلت الدراسة أن روسيا نجحت في تعزيز علاقاتها مع كل من تركيا وإيران، والدفع نحو توسيع مجالات التعاون الاستراتيجي بين الأطراف، إلا أن ذلك لا يعني تحول هذه العلاقات إلى تحالفات استراتيجية مستقرة، بسبب ما تواجهه من تحديات وتباينات في المصالح.

دراسة (صالح بوقار، 2023)، بعنوان التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لدولتي تركيا وإيران تجاه أزمتي العراق وسوريا، تناولت الدراسة ديناميكيات التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لكل

من تركيا وإيران تجاه الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، وبشكل خاص الأزمة العراقية منذ عام 2003 والأزمة السورية منذ عام 2011، وتوصلت الدراسة لتداخل مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية لتشكل في مجملها إطار التفاعل القائم على التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه أزمات الجوار العربي. فالعلاقات بين الدولتين تحمل أبعاداً تاريخية تعود إلى مراحل الصراع والتنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية.

من خلال عرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث أو أحد متغيراته تبين أنها تناولت السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الإقليمية من زوايا مختلفة، إذ ركزت دراسة منى سليمان على تطور العلاقات التركية–العراقية والتحديات المرتبطة بالأمن والمياه والنفط، أما دراسة أحمد توفيق اهتمت بتحليل المحاور الجيوبوليتيكية الروسية وعلاقاتها بتركيا وإيران في إطار التنافس الدولي والإقليمي. أما دراسة صالح بوقار تناولت أبعاد التعاون والتنافس بين تركيا وإيران تجاه أزمتي العراق وسوريا، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها تناولت جوانب جزئية أو علاقات ثنائية محددة، في حين يتميز البحث الحالي دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران معاً ضمن إطار جيوبوليتيكي مقارن، مع التركيز على تأثير العوامل الجغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية في تشكيل طبيعة العلاقات التركية مع الدولتين، وتحليل كيفية توظيف تركيا لموقعها الجيوسياسي في إدارة علاقاتها الإقليمية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمقاربات الجيوسياسية والسياسة الخارجية

تعد المقاربات الجيوسياسية من أهم المداخل التفسيرية لفهم سلوك الدول في العلاقات الدولية، لما لها من ارتباط وثيق بالعوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية. فالجيوسياسية تهتم بدراسة أثر الموقع الجغرافي والإمكانات الاستراتيجية في تحديد توجهات الدول وأنماط تفاعلاتها الإقليمية والدولية، كما تسهم في تفسير مظاهر التعاون والتنافس والصراع داخل النظام الدولي، خاصة في ظل سعي القوى الإقليمية إلى تعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الاستراتيجية (بلقرشي، 2021، ص 394).

المطلب الأول: مفهوم الجيوسياسية وأهم مقارباتها

تهتم الجيوسياسية بدراسة سلوك الدول في محيطها الحيوي والسياسي من خلال مجموعة من الأبعاد، منها التاريخية والإقليمية والاجتماعية، بما يوضح طبيعة وجود الدولة وحدود علاقاتها الخارجية وآليات تشكيل تحالفاتها، فضلاً عن سعيها لتأمين الموارد والأسواق وحماية مصالحها الاستراتيجية. كما ترتبط الجيوسياسية بوضع الخطط الدفاعية والاستراتيجية التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدولة. (برد، 2021، ص 156)

أولاً: مفهوم الجيو سياسية.

الجيوسياسية: تعد الجيوسياسية من المفاهيم المرتبطة بحقل العلوم الاجتماعية والسياسية، وقد تعددت تعريفاتها بتعدد الاتجاهات الفكرية التي تناولتها، ووفقاً للموسوعة البريطانية "بريتانيكا (Britannica)، تعرف الجيوسياسية بأنها تحليل تأثير العوامل الجغرافية في علاقات القوة داخل العلاقات الدولية، كما تُستخدم بوصفها إطاراً لفهم السياسات الدولية وتفسير توجهات الدول في البيئة الإقليمية والدولية. (سيحة وأبو العينين، 2025، ص5) وبالتالي فإن الجيوسياسية تُعنى بدراسة الدولة في أبعادها المختلفة (بلد، إقليم، منطقة)، وفي شكلها الأكثر اتساعاً والمتمثل في الإمبراطورية، كما عرفت في المجلة الجيوسياسية الألمانية سنة 1928 بأنها العلم الذي يدرس الكيانات السياسية في إطار مكانها وبيئتها الجغرافية. (بو علام، 2022، ص 25– 26) ويدرس هذا المفهوم علاقة المكان بالسلطة السياسية، وكيفية توظيف المعطيات الجغرافية في دعم النفوذ السياسي للدولة أو تقليصه، ويأخذ هذا المصطلح في الاعتبار التفاعلات بين الصراعات الداخلية والخارجية، ومدى انعكاسها على المجال الإقليمي للدولة، حيث تؤثر هذه الصراعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة في توازن القوى داخل الإقليم. (سنيفر، 2020، ص11) كما تستخدم الجيوسياسية في تحليل علاقات القوة والصراع والتعاون بين الوحدات السياسية، وبذلك، تمثل الجيوسياسية إطاراً تفسيرياً للعلاقات الدولية يربط بين الجغرافيا والسياسة والمصالح. (بو علام، 2022، ص 25– 26)

ثانياً: السياسة الخارجية

تعرف السياسية الخارجية بأنها " لسلوك الرسمي الذي تتبناه وحدة سياسية تجاه البيئة الدولية، والذي يصدر عن هيئاتها الرسمية في إطار ما يخدم أهدافها ومصالحها الوطنية. وتقوم السياسة الخارجية على مبدأ التفاعل القائم على الفعل ورد الفعل، إذ تعتمد الدول في سلوكها الخارجي على الاستجابة لما يصدر عن غيرها من وحدات سياسية من مواقف أو أفعال موجهة إليها". (سنيفر، 2020، ص 29) وهناك من يعرف السياسة الخارجية بوصفها الإطار العام للنشاط الذي تمارسه الفواعل السياسية في تفاعلها مع البيئة الدولية، حيث يقوم هذا النشاط على مبدأ الفعل ورد الفعل والتفاعل المستمر بين الوحدات السياسية المختلفة، وبذلك، فإن السياسة الخارجية تمثل حلقة وصل ديناميكية بين الداخل والخارج، تعكس تداخل التأثيرات الداخلية والخارجية في صياغة سلوك الدولة الدولي. (محزم، 2019، ص 21) فالسياسة الخارجية تمثل توجه الدولة نحو البيئة الخارجية، أي أنها تُصمَّم داخل الدولة لكنها تُنفَّذ خارج حدودها. وكما يؤكد كلارك ووايت، فإن السياسة الخارجية، شأنها شأن السياسة الداخلية، يتم صنعها داخل الإطار الداخلي للدولة، إلا أنها تختلف عنها في كون مجال تنفيذها يقع في البيئة الدولية، حيث تتفاعل الدولة مع وحدات سياسية أخرى وفقًا لمصالحها وأهدافها الخارجية. (بوصبعة، 2016، ص 10) كما تسعى الدولة من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها الوطنية العليا عبر تبني سياسات وأدوات متعددة تتناسب مع طبيعة الظروف الدولية والإقليمية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية وعلاقتها بالجغرافيا السياسية

تعد السياسة الخارجية من أهم أدوات الدولة في تفاعلها مع محيطها الخارجي، حيث تعكس بدرجة كبيرة طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة. وتسعى الدول من خلالها إلى تحقيق مصالحها الوطنية العليا، وضمان أمنها القومي، وتعزيز موقعها في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية. وبما أن السياسة الخارجية تمارس في بيئة دولية مفتوحة، فإنها تتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تسهم في صياغة توجهاتها وتحديد أولوياتها، إذ يتعامل صانع القرار في السياسة الخارجية مع واقع داخلي يفرضه نظام الدولة وإمكاناتها وظروفها المختلفة، وفي الوقت نفسه يتفاعل مع بيئة دولية وإقليمية تتسم بالتغير المستمر وما تحمله من فرص وتحديات.

ومن ثم، فإن فهم هذه المحددات يعد مدخلاً أساسيًا لتحليل أي سياسة خارجية وتفسير سلوك الدولة على الساحة الدولية. (العياصرة، 2019، ص3)

أولاً: المحددات الداخلية:

تعد المحددات الداخلية تلك العوامل التي تقع داخل إقليم الدولة وترتبط بتكوينها الذاتي والبنيوي، والتي تستطيع الدولة من خلالها رسم وتحديد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، كما تشير بعض الدراسات إلى ذلك. وتشمل هذه المحددات الموقع الجغرافي، والعوامل البشرية، والخصائص الشخصية لصانع القرار، والمحددات المجتمعية والسياسية والعسكرية، فضلاً عن طبيعة النظام السياسي والاستقرار الداخلي، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تنوعت هذه المحددات الداخلية وتكاملت أدوارها، ازداد حضور الدولة وفاعليتها على مستوى العلاقات الدولية، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير في محيطها الخارجي، وتتمثل المحددات الداخلية في التالي: (العياصرة، 2019، ص9-10) (عبد الله، 2026، ص 474)

1- المحددات الجغرافية: تعد من أهم عناصر تكوين الدولة وأكثرها تأثيرًا في سياستها الخارجية، إذ تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي عناصر تؤثر بشكل مباشر في توجهات الدولة الخارجية وتحدد مركزها الإقليمي والدولي، وتبرز أهمية الموقع الجغرافي من دوره في تحديد مكانة الدولة الاستراتيجية وإمكانية اضطلاعها بأدوار إقليمية أو دولية فاعلة، فالدول التي تتوسط عدة أقاليم غالبًا ما تتمتع بقدرة أكبر على التأثير، في حين أن الدول غير الساحلية تكون أقل قدرة على أداء أدوار مؤثرة.

2- الموارد الطبيعية: فهي كل ما تمتلكه الدولة من مصادر طاقة ومعادن ومواد غذائية وغيرها من الثروات، والتي تسهم في تعزيز استقلالها الاقتصادي وتقوية مركزها في السياسة الخارجية، إذ تؤثر قوة الدولة الاقتصادية في مدى قدرتها على اتخاذ قرارات خارجية مستقلة والتأثير في سياسات الدول الأخرى.

3- العامل البشري: بدوره في تحديد توجهات السياسة الخارجية باعتباره عنصرًا أساسيًا في بناء القوة الشاملة للدولة، سواء من حيث القدرة على دعم القوة العسكرية أو توفير اليد العاملة، إلا أن الكثافة السكانية لا تعد معيارًا مطلقًا لقوة الدولة، إذ قد تعاني بعض الدول ذات التعداد الكبير من مشكلات داخلية مثل الفقر والبطالة والانفجار السكاني، مما ينعكس سلبًا على سياستها الخارجية.

4- المحددات الشخصية لصانع القرار: حيث تؤدي دورًا مهمًا في توجيه السياسة الخارجية، حيث تؤثر خصائصه الفكرية والنفسية والمعرفية في عملية اتخاذ القرار، خاصة في الأنظمة التي تتركز فيها السلطة بيد فرد أو نخبة حاكمة، مما يجعل السمات الشخصية أحد العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية للدولة.

5- المحددات السياسية: تتمثل في طبيعة النظام السياسي للدولة، إذ يُعد النظام السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية وتحديد نمط سلوكها الدولي. فالنظام الديمقراطي غالبًا ما يعكس سياسة خارجية أكثر ميلاً إلى السلم، وذلك لما يتمتع به من تعددية سياسية وارتفاع مستوى المشاركة في صنع القرار، مما يحد من النزعات العدوانية ويعزز الطابع التعاوني في العلاقات الدولية.

ثانياً: المحددات الخارجية.

تتمثل المحددات الخارجية للسياسة الخارجية في مجموعة العوامل والظروف التي تنشأ خارج إطار الدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه سلوكها الخارجي، رغم أن السياسة الخارجية تعكس في الأصل ملامح السياسة الداخلية. غير أنها لا يمكن أن تُمارس بمعزل عن البيئة الدولية، وذلك نتيجة تشابك المصالح وتعقد العلاقات في النظام الدولي. وتشمل هذه المحددات طبيعة النظام الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات السياسية الدولية، والبنيان الدولي .(عبد الله، 2026، ص 476)

1- طبيعة النظام الدولي: سواء كان أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، فإنها تؤثر في حرية الدولة في رسم سياستها الخارجية؛ إذ إن النظام أحادي القطبية يفرض قدراً من الاستقطاب يجعل الدول

الصغيرة أكثر ميلاً إلى التحالف مع القوى الكبرى لضمان أمنها، مما يحد من استقلالية قرارها الخارجي ويجعلها أقرب إلى التبعية في بعض الحالات.

2- المؤسسات الدولية، فهي كيانات تنظيمية تنظم العلاقات بين الدول وتضع أطرًا قانونية تضبط السلوك الدولي، وتسهم في تنسيق التعاون وحل النزاعات وفق قواعد القانون الدولي، إلا أنها قد تتسم أحيانًا بازدواجية في المعايير، بما يسمح للدول الكبرى بتوظيفها بما يخدم مصالحها.

3- العمليات السياسية الدولية: تشير إلى الجانب الديناميكي التفاعلي للعلاقات بين الدول، حيث تقوم على مبدأ الفعل ورد الفعل في العلاقات الدولية، وهو ما ينعكس على طبيعة السلوك الخارجي للدول واتجاهاته.

4- البنيان الدولي فيشير إلى توزيع القوى بين الدول داخل النظام الدولي، حيث إن تعدد الأقطاب يتيح فرصًا أكبر للدول في التأثير والمناورة من خلال الانضمام إلى تكتلات أو محاور مختلفة، مما يؤدي إلى حالة من التنافس المستمر بين القوى الدولية لاستقطاب الدول الأخرى

المبحث الثاني: المحددات الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران

تؤدي الجيوسياسية دوراً مهماً في تحليل طبيعة العلاقات الدولية، من خلال تفسير أنماط التفاعل بين القوى والدول المختلفة في إطار زماني ومكاني محدد، خاصة فيما يتعلق بسعي الدول إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية، كما تسهم النظريات الجيوسياسية التقليدية والحديثة في تحليل العلاقة بين الإقليم والسياسة والمصلحة، وفهم تأثير الموقع الجغرافي في توجهات السياسة الخارجية للدول. (بو علام، 2022، ص ع)

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لموقع تركيا

تُعد البيئة الإقليمية للدول، بما في ذلك البعد الجغرافي والتاريخي، من العوامل الأساسية التي تلعب دورًا بارزًا في تشكيل سياساتها الخارجية. وتُعتبر تركيا من أبرز النماذج التي يتضح فيها تأثير البيئة

الإقليمية بشكل مباشر على توجهاتها واستراتيجياتها الخارجية، إذ توفر لها هذه البيئة نطاقًا واسعًا للحركة والتأثير المتبادل مع المحيط الإقليمي والدولي.

أولاً: الموقع الجغرافي والجيو سياسي لتركيا.

يلعب الموقع الجغرافي للدولة دورًا محوريًا في نشاطها السياسي، ويُعد عاملًا مؤثرًا في تشكيل سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء. فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي تستطيع توجيه سياساتها بما يخدم مصالحها الوطنية، ويجعلها فاعلة في العلاقات الدولية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو البحري، ويتيح الموقع الجغرافي للدولة فرصًا لتعزيز الاتصال بالعالم الخارجي، والتحكم في المنافذ البحرية، وتنمية التجارة الخارجية، ما يزيد من تأثيرها الدولي. كما يعزز الموقع الاستراتيجي من قدرة الدولة على حماية مصالحها وتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، سواء عبر النشاط التجاري أو التسويقي، أو عبر السيطرة على الممرات والمنافذ الحيوية، وبذلك يصبح الموقع الجغرافي للدولة عنصرًا أساسيًا في تحديد سياستها الخارجية، ويجعلها قادرة على تحقيق مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. (الخزاعلة، 2018، ص85) وتعد تركيا دولة مركزية من حيث موقعها الجغرافي، إذ يتيح لها هذا الموقع التأثير في جميع الاتجاهات الجغرافية والحدودية. يُعرف الموقع بأنه مركز يمكن استغلاله لتوجيه الضغط والسياسة الخارجية عبر القوة أو التوازن السياسي. ويُصنف هذا الموقع وفق نظرية "هالفورد ماكندر" في الجغرافيا السياسية كمحور أو دولة محورية، لما له من قدرة على التأثير في محيطه الإقليمي والدولي، ويمتد موقع تركيا الاستراتيجي إلى مناطق عبور هامة تربط القوى البرية والبحرية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، كما تتقاطع فيه الممرات البرية للاتصال بين أوروبا وآسيا الوسطى مع الممرات البحرية الدافئة وصولا إلى إفريقيا. ويعزز هذا الموقع قدرة تركيا على التأثير في الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في محيطها الإقليمي، ويمنحها أهمية استراتيجية عالية على الصعيدين القاري والبحري، خاصة بفضل سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل. (الخزاعلة، 2018، ص89)

ولذلك قد لعبت تركيا دورًا حاسمًا على الصعيد الإقليمي والدولي عبر التاريخ، إذ شكلت تقاطع الحضارات الإنسانية العريقة في قلب العالم القديم، حيث كانت إسطنبول عاصمة لثلاث إمبراطوريات من أقوى الإمبراطوريات على مر العصور، بدءًا من الرومانية وصولاً إلى البيزنطية وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانية، التي ضعفت وانتهت مع ظهور الخلافة الإسلامية الحديثة وإعلان الجمهورية التركية عام 1923، ويعد الموقع الجيوستراتيجي المتميز لتركيا عاملاً مهمًا يؤهلها للعب دور القوة الإقليمية الرئيسة في محيطها الجغرافي والإقليمي، بل وحتى على المستوى الدولي، وقد سعت الدولة التركية الحديثة إلى جعل موقعها الاستراتيجي أداة لتعزيز نفوذها الإقليمي، معتمدة على سياسات ديمقراطية متسمة بالانفتاح والمصالحة، لتصفير المشكلات مع الدول المجاورة، كما أن المتغيرات الدولية والإقليمية تلعب دورًا في توجيه اهتمام تركيا بما يحدث حولها، بما يجعلها لاعبًا إقليميًا محوريًا، وقادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية، فضلاً عن تسوية النزاعات الإقليمية والدولية بفعالية. (عبد العزيز، 2021،ص 3)

ثانياً: الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا

تمتع تركيا بأهمية جيوستراتيجية كبيرة نتيجة موقعها الفريد الذي يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يجعلها دولة محورية في العلاقات الإقليمية والدولية، ويمنحها قدرة على التأثير في مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز. كما يشكل موقعها جسراً حضارياً بين الشرق والغرب، ويعزز دورها في الحركة الاقتصادية والسياسية العالمية (الرحاحلة، 2014، ص 44)، وتزداد هذه الأهمية بفضل إحاطتها بمسطحات مائية مهمة مثل البحر الأسود وبحر إيجة والبحر المتوسط، إضافة إلى سيطرتها على مضيقي البوسفور والدردنيل، ما يمنحها موقعاً استراتيجياً في التحكم بالممرات البحرية الدولية ويعزز مكانتها كقوة إقليمية ذات بعد بحري وبرّي متوازن، كما يرجع أهمية تركيا الجغرافية للاعتبارات التالية : (الرحاحلة، 2014، ص 45-44)

1-الأهمية السياسية: تستثمر تركيا موقعها الجيوستراتيجي وعضويتها في عدة منظمات إقليمية ودولية، مثل منظمة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمجلس الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، لتوسيع نفوذها الإقليمي والدولي، كما تسعى تركيا إلى لعب دور الوسيط في القضايا

الإقليمية والدولية، بما في ذلك محاولات تسوية النزاعات غير المباشرة في سوريا والعراق، وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. (بكير وآخرون،2010،ص72) بالرجوع إلى(عبد العزيز، 2021،ص 11)

2-الأهمية الاقتصادية: تعتبر تركيا بوابة مهمة لعبور الطاقة من منطقة القوقاز إلى أوروبا، بما يشمل النفط والغاز الطبيعي، عبر شبكات الأنابيب التي تمر بأذربيجان وجورجيا والعراق. وتكتسب هذه الموارد الاقتصادية أهمية استراتيجية كبيرة نظرًا لقيمتها وتأثيرها على الأمن الطاقي العالمي، كما أن تركيا تستثمر موقعها الجغرافي ومواردها في تطوير قطاعات اقتصادية متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والخدمات، مما يعزز مكانتها الاقتصادية الإقليمية والدولية، ويجذب الاستثمارات الأجنبية المتنوعة إلى أراضيها.

3-الأهمية العسكرية: يمثل الموقع الجغرافي المتنوع لتركيا (سواحل بحرية، جبال، أنهار) عاملًا أساسيًا في تعزيز قدراتها العسكرية. وتوفر عناصر الإنتاج المحلية والتقدم التكنولوجي قاعدة لإقامة صناعات حربية محلية ومشتركة تشمل الأسلحة التقليدية، المعدات الإلكترونية، وأنظمة الدفاع، كما تمكّن البنية العسكرية التركية من تطوير قطاعات متنوعة:

- **الأسلحة التقليدية** :تلبية احتياجات القوات المسلحة والتحديث المستمر لأنظمة التسليح .
- **الأسلحة المتقدمة والذخائر** :تطوير قدرات الدفاع الإلكتروني والميكانيكي .
- **الصناعات الحربية المتخصصة** :تعزيز دور تركيا في تصنيع الأسلحة وتطوير الصناعات الدفاعية المحلية، بما يعزز قدرتها على الردع والمشاركة في العمليات الإقليمية والدولية.

استناداً إلى المكانة الجيوسياسية الكبرى التي تتمتع بها تركيا، أتيح لها أن تصبح قوة مؤثرة في الساحة السياسية العالمية، خاصة بعد نجاحها في تحقيق نموذجها الخاص منذ عام 2002، الذي جذب أنظار الآخرين إلى سياساتها، فقد أحرزت تركيا نتائج استراتيجية بارزة على الصعيد الدولي، متأثرة بعدة ضغوطات داخلية وخارجية، حيث بدأت تتصرف بشكل ملحوظ وفق مصالحها وشروطها الخاصة، معتمدة على مكانتها الجيوسياسية لتعزيز نفوذها في العالم، بما في ذلك توجيهها نحو

مسار آخر قريب من بيئتها الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، رغم قصر المدة الزمنية التي توافرت لها حينها. (الخزاعلة، 2018، ص90)

المطلب الثاني: العوامل الأمنية والاقتصادية المؤثرة في السياسة التركية

قبل عام 2002، كانت السياسة الخارجية التركية تعتبر تقليدية إلى حد كبير، قائمة على علاقات وثيقة مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وكانت الرؤية السياسية السائدة تتمحور حول مفهوم الأمن القومي، مما أدى إلى التركيز على التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، بما في ذلك النزاعات مع الدول المجاورة والأقليات داخل تركيا، عندما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002، كانت تركيا تواجه تحديات عدة، منها الأزمات الاقتصادية والسياسية الإقليمية، والعلاقات المعقدة مع القوى الكبرى. في ظل هذه الظروف، بدأت السياسة التركية تتجه نحو الابتعاد عن الاعتماد الكلي على الغرب، وتبني مقاربة أكثر استقلالية تركز على تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط، وقد شهدت فترة حكم رجب طيب أردوغان إدخال تغييرات جذرية في السياسة الخارجية، حيث ركزت الحكومة على تعزيز الاستقلالية وتقليل الاعتماد على القوى الغربية، مع توسيع النفوذ التركي في المنطقة، ومواكبة الديناميات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. (إسماعيل، 2025، ص 305)

أولاً: دور العامل الاقتصادي في العلاقات التركية .

يمثل الاقتصاد جزءاً أساسياً من السياسة الخارجية التركية، حيث تلعب القرارات الاقتصادية دوراً محورياً في صياغة العلاقات الإقليمية، لا سيما مع الدول العربية. إذ أظهرت تركيا أنها تتأثر اقتصادياً بالدول العربية أكثر من تأثيرها عليها، وأن استقرارها الاقتصادي ذو المنفعة للشرق الأوسط في تعزيز الأمن وحل المشكلات الإقليمية، تعتمد تركيا بشكل كبير على استيراد النفط من العالم العربي، حيث يغطي النفط المستورد نحو 60% من احتياجاتها، بينما تصدّر إليها المواد الخام المصنعة أو نصف المصنعة، مما يجعل العلاقات التجارية معها حيوية للطرفين. وتبرز السعودية كمصدر رئيسي للنفط، بينما تشكل واردات تركيا من الدول العربية الأخرى مواد أولية أساسية

للصناعة التركية، منذ الانفتاح الاقتصادي الجديد، بدأت تركيا توجيه سياساتها الاقتصادية نحو الدول العربية لتعزيز المصالح الاقتصادية، وبناء أسواق مشتركة، والاستفادة من الموارد المائية والزراعية والطبيعية، بما يسهم في خلق شراكات اقتصادية متكاملة تعتمد على الجغرافيا، والموقع السياحي، والبنية الصناعية، وموارد الطاقة. (خضيرات،2016،ص 515)، وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز مكانة تركيا الاقتصادية والسياسية في المنطقة، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري مع الدول العربية الكبرى نحو 300 مليار دولار خلال عام 2008. ووفقاً للإحصاءات، ارتفعت حصة الصادرات التركية إلى الدول العربية من 29% في الفترة 2000–2007، وأصبحت نحو 70% في السنوات الأخيرة، بما يعكس النمو المستمر للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية الأساسية، وهي: مصر، الجزائر، السعودية، الإمارات، والعراق. (خضيرات،2016، ص 516)

ثانياً: دور العامل الأمني في السياسة الخارجية التركية

يفهم الأمن في تركيا على أنه يتعلق بالدرجة الأولى بالدفاع عن الوطن، وحفظ وحدته وسيادته، بالإضافة إلى حماية العلمانية ومبادئ أتاتورك وقيم الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، سعت السياسة الخارجية التركية إلى بناء سياسات أمنية تتماشى مع الغرب، والتفاعل مع الدول الأخرى بهدف إنشاء ضمانات دفاعية لمواجهة التهديدات المحتملة من الدول المجاورة في المنطقة.(دهيبة، 2015، ص 29)، ومن الجدير بالذكر النص على أن الأمن التركي لا يقتصر على البعد العسكري أو الدفاعي فحسب، بل يشمل البعد الإقليمي والدولي، حيث تسعى أنقرة لتعزيز نفوذها الاستراتيجي في محيطها الجغرافي من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية. وتعتبر تركيا أن استقرار دول الجوار، وخاصة العراق وسوريا، جزءاً أساسياً من أمنها القومي، إذ أن أي اضطرابات أو تهديدات في هذه الدول قد تؤثر مباشرة على حدودها وسلامة أراضيها. لذلك، تتبنى السياسة التركية مزيجاً من أدوات القوة الصلبة والناعمة، بما في ذلك التعاون العسكري، الدبلوماسية الأمنية، والبرامج التنموية، بهدف خلق بيئة إقليمية مستقرة تحمي مصالحها الحيوية وتعزز موقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: أنماط التفاعل في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران

يساعد البعد الجيوسياسي للدولة في فهم وتحديد نمط العلاقات الدولية السائد، سواء كانت تعاونية أو صراعية، أو مزيجاً منهما. وتأتي أهمية المنطقة العربية من مساحتها الجغرافية الكبيرة، ومواردها الطبيعية وثرواتها، إضافة إلى موقعها المتميز الذي جعلها عبر التاريخ محوراً استراتيجياً بين القوى الكبرى والإمبراطوريات، وخاصة في النفوذ الإقليمي والدولي، شهدت الحالة الجيوسياسية في المنطقة تغيرات بارزة أدت إلى تعزيز المنافسة والتفاعلات بين تركيا وإيران تجاه المنطقة العربية، وتعتمد السياسات التركية والإيرانية على ركائز قومية ودينية ومذهبية، وتستثمر في تعزيز النفوذ الإقليمي لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية. (غنيم، 2022، ص31) ، كما يتأثر الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران والعراق بعدة عوامل مهمة، منها طبيعة الأنظمة الداخلية لكل دولة، ومستوى تأثيرها الإقليمي، والتحديات والمتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011.

المطلب الأول: التعاون والتنافس في العلاقات التركية–العراقية في إطار السياسة الخارجية.

يحظى العراق بأهمية استراتيجية في الفكر التركي نظراً لموقعه الجغرافي كجار جنوبي لتركيا وطول الحدود المشتركة بينهما، إضافة إلى الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية. وتزداد هذه الأهمية في ظل ما شهده العراق من صراعات منذ الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، مروراً بحرب الخليج 1991، ثم الغزو الأمريكي عام 2003 وما تبعه من عدم استقرار سياسي وأمني، شمل ضعف الدولة المركزية وتنامي الميليشيات والخلافات مع إقليم كردستان، مما دفع تركيا إلى تعزيز تعاونها مع العراق لحماية أمنها القومي (سليمان، 2023، ص 88)، وقد تأثرت السياسة التركية تجاه العراق بنظرية "العمق الاستراتيجي" و"تصفير المشاكل" التي طرحها أحمد داوود أوغلو، والتي ربطت أمن تركيا باستقرار محيطها الإقليمي، خصوصاً في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تبنت تركيا خلال 2003–2010 سياسة انفتاح تجاه العراق لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي ومعالجة الخلافات بين البلدين، ومع صعود الرئيس رجب طيب أردوغان وإطلاق رؤية "قرن تركيا" بعد 2023، استمرت تركيا في تبني سياسة خارجية نشطة تهدف إلى تعزيز مكانتها الإقليمية، مع التركيز على التقارب مع العراق باعتباره دولة محورية في المنطقة، إضافة إلى الحفاظ على نفوذها

الأمني عبر تواجد محدود في شمال العراق ومكافحة التنظيمات المسلحة مثل "داعش" و"القاعدة" و"حزب العمال الكردستاني" (سليمان، 2023، ص 88)..

ولذلك فقد برز الدور التركي بشكل واضح في إطار سياسة تعدد الأبعاد الجديدة، والتي تعتمد على التوازن في العلاقات مع جميع الأطراف، وقد اتبعت تركيا في العراق سياسة "الانتظار" لكشف واشنطن أن الاستقرار هناك لن يتحقق إلا بأخذ هواجس دول الجوار، وعلى رأسها تركيا وسوريا وإيران، بعين الاعتبار، بخلاف ذلك فأن الفراغ العربي ساهم في تعزيز الدور التركي، الذي بدا أكبر من حجمه الطبيعي، خاصة في ظل التغيرات التي شهدتها تونس ومصر، وما يمكن أن تتبعه دول أخرى مثل ليبيا واليمن وسوريا. وقد اتسم موقف تركيا تجاه هذه الأحداث بالغموض، نتيجة التوازن بين المبادئ والمصالح، كما ظهر ذلك في موقفها من أحداث ليبيا بين حكومة العقيد معمر القذافي والمجلس الانتقالي، وكذلك في تعاملها مع أحداث سوريا، وقد حددت تركيا إطاراً لمواقفها بناءً على المبادئ التي وضعها وزير الخارجية السابق أحمد داوود أوغلو، والتي شملت (أرجيلوس، 2018، ص 14) الثقة بالجماهير واحترام كرامتها، ضرورة التغيير وعدم اعتباره اختياراً، التغيير السلمي مع ضمان الأمن والحرية للجميع، مع استخدام العنف فقط عند الضرورة وتجنب الحروب الأهلية، تعزيز الشفافية والمساءلة وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والمؤسسات الاجتماعية والدولة، فـ"الثورة لا تعني الدمار، الحفاظ على سلامة الأراضي ووحدة البلدان، مع قيادة العملية بواسطة شعوب كل دولة .

انطلاقاً من هذه المبادئ، وضعت تركيا خطة تنفيذية تعتمد على "الثقة بالنفس" لإعادة بناء المنطقة، معتبرة أنها صاحبة الدور الرئيسي في إعادة الهيكلة. وشملت الإجراءات: خطة طوارئ لإنقاذ حياة الناس، وإعادة بناء النظم السياسية، واستعادة المنازل بعد الكوارث، بما يضمن استقرار المنطقة وتحقيق التنمية المستدامة، فلذلك تعتبر العلاقات التركية–العراقية ذات أهمية استراتيجية لتركيا، حيث تتركز على ثلاثة عوامل رئيسية: (غنيم، 2025، ص 47– 48)

1. **العامل الأمني:** تركز تركيا على شمال العراق لمحاربة عناصر حزب العمال الكردستاني المنتشرة في مناطق مثل دهوك، جبال قنديل، سنجار، والسليمانية، خاصةً في إقليم كردستان العراقي،

وذلك لحماية الأمن القومي التركي ومنع أي تهديدات محتملة من إنشاء كيان كردي منفصل على حدودها الجنوبية .

2. **العامل الاقتصادي:**تعتمد تركيا على العراق كمصدر للنفط، إضافة إلى أهمية الاستثمار التركي في المشاريع الاقتصادية، مثل طريق التنمية الذي يربط بين دول الخليج العربي والدول الأوروبية. وقد ساهمت هذه المشاريع في تعزيز دور تركيا كجسر تجاري واستراتيجي بين الشرق والغرب .

3. **العامل السياسي:** تسعى تركيا لتعزيز نفوذها الإقليمي عبر دعم استقرار العراق والعمل مع الأطراف المحلية التي تربطها علاقات وثيقة بأنقرة، مع دعم الطائفة السنية والأقلية التركمانية في العراق، بما يضمن مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة .

شهدت هذه الفترة نشاطاً ملحوظاً للسياسة الخارجية التركية في العراق، بدءاً من دعم عمليات تحرير الكويت عام 1991، رغم أن نتائج الحرب أثرت سلباً على الاقتصاد التركي بسبب خسائر في خطوط أنابيب النفط والتجارة، قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، اتخذ البرلمان التركي موقفاً بعدم السماح بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية، ما انعكس على السياسة التركية داخلياً وخارجياً. ومع تطبيق النظام البرلماني الطائفي في العراق بعد الغزو، تصاعد نفوذ الأحزاب القريبة من إيران، مما أثر على حقوق التركمان ودفع تركيا لتعزيز نشاطها الدبلوماسي والأمني. ومن ثم تركزت جهود أنقرة على دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، بالإضافة إلى محاربة حزب العمال الكردستاني، مع التنسيق مع دول الجوار مثل إيران وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، وكذلك منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، في إطار سياسة "تصفير المشكلات" مع دول الجوار، قام رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، بزيارة لبغداد بهدف حل الخلافات المتعلقة بالنفط والمياه ومحاربة الإرهاب، فضلاً عن توقيع اتفاقية مع أربيل لضمان حقوق التركمان. كما تم تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وتنسيق المواقف الإقليمية لتحقيق الاستقرار والاستقلال في المنطقة.اعتمدت تركيا في هذه الفترة على القوة الناعمة بما يشمل الأدوات الاقتصادية

والدبلوماسية، بالإضافة إلى مشاريع التنمية والتواصل التاريخي والثقافي، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في العراق، بعيداً عن المواجهة العسكرية المباشرة إلا عند الضرورة.

المطلب الثاني: التعاون والتوازن في العلاقات التركية–العراقية في إطار السياسة الخارجية.

تميزت العلاقات التركية–الإيرانية بطابع يجمع بين التنافس والتعاون في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ورغم التنافس التاريخي بين البلدين، تؤكد تركيا أنها لا تسعى إلى عداء إيران بل إلى شراكة وجوار جيد. ومن المنظور التركي، فإن نجاح سياسة تعدد الأبعاد يتطلب عدم استهداف إضعاف الدول الأخرى، لأن ذلك يعيق بناء تعاون مستقر.وفي هذا السياق، شكلت زيارة رجب طيب أردوغان إلى طهران عام 2002 خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، وأسهمت في بناء إطار من "التعاون الاستراتيجي" بين البلدين رغم وجود اختلافات دينية ومذهبية وتاريخية وثقافية (أرجيلوس، 2018، ص 12–13)وقد تجسد هذا التعاون في مواقف شبه متطابقة بشأن إدانة بعض الممارسات الإسرائيلية، فضلاً عن توقيع اتفاقيات في مجالات النفط والغاز الطبيعي والكهرباء وخطوط النقل والاستثمار. ومع القلق التركي من البرنامج النووي الإيراني الذي يشكل تهديداً للاستقرار في الشرق الأوسط، فقد تعاملت أنقرة مع الملف بهدوء وتوازن، مؤكدة على حق كل دولة في امتلاك الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، وقال رئيس الوزراء التركي مخاطباً الغرب: "ليس من العدل أن تمتلكوا مئات الأسلحة النووية بينما تمنعون إيران من ذلك"، مؤكداً أن تركيا تدعم حصول إيران على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فقط، وتثير هذه العلاقات المتنامية بين تركيا وإيران مخاوف بعض دول الاتحاد الأوروبي التي قد تستخدمها كذريعة لرفض انضمام تركيا إلى الاتحاد. في المقابل، يرى البعض الآخر أن تعزيز التعاون بين أنقرة وطهران قد يدعم سياسة الاتحاد في الشرق الأوسط ويقوي الجهود الدولية لمنع إيران من تصنيع القنبلة النووية.

–العلاقات الإيرانية–التركية والتنافس على النفوذ في المنطقة العربية

تشهد العلاقات الإيرانية–التركية تفاعلات مركبة، تتأثر بالبعد التاريخي والديني والطائفي، إضافة إلى المصالح الاستراتيجية والإقليمية. فقد بدأت التفاعلات بين البلدين في مناطق مثل سوريا والعراق

واليمن ولبنان على أساس التداخل الطائفي والديني، مع سعي كل منهما لتعزيز النفوذ السياسي والإقليمي، مما يعكس إرثهما التاريخي في المنطقة، رغم حرص تركيا وإيران على الحفاظ على علاقاتهما المستقرة نسبياً، فإن الأحداث الإقليمية، خصوصاً الثورات العربية منذ عام 2011، أدت إلى تعميق الانقسامات وتعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في المنطقة، حيث تختلف السياسات الإيرانية والتركية حسب المصالح الاستراتيجية والتحالفات المحلية والإقليمية. (غنيم، 2025، ص 88- 89)

1-دوافع إيران للحفاظ على علاقة متوازنة مع تركيا: تسعى إيران عبر سياساتها المتنوعة إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع تركيا، مستفيدة من العلاقات التاريخية والتجارية والسياسية بين البلدين. كما تعمل إيران على تعزيز نفوذها الإقليمي عبر تحالفاتها في سوريا واليمن، مع محاولة الحفاظ على قنوات تواصل مع تركيا لتجنب صراعات مفتوحة، خصوصاً في مواجهة التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

2-دوافع تركيا للحفاظ على علاقة متوازنة مع إيران:تركز تركيا على تحقيق مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، بما يشمل تعزيز دورها الإقليمي واستثمار علاقاتها مع القوى الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة التوازن مع إيران، إلا أن تركيا، كونها قوة إقليمية ذات قدرات اقتصادية وسياسية محدودة مقارنة ببعض الحلفاء الإقليميين لإيران، تعتمد على القوة الناعمة من خلال التجارة، والثقافة، والمساعدات الإنسانية، والتواصل التاريخي لضمان نفوذها في المنطقة، بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة، وبذلك تقوم العلاقات الإيرانية-التركية في المنطقة العربية على مزيج من التعاون والتنافس

ومن خلال ما تقدم يتبين أن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران تتأثر بشكل كبير بالعوامل الجيوسياسية، بما في ذلك الموقع الاستراتيجي، الموارد الطبيعية، والمحددات الأمنية الإقليمية. فقد حاولت تركيا من خلال استراتيجياتها المتعددة موازنة مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية، مع السعي لتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فأن العلاقات التركية مع العراق وإيران تتسم بالتداخل بين التعاون والمنافسة، حيث تشترك تركيا وإيران في بعض المصالح

الاقتصادية والسياسية، لكنها في الوقت نفسه تتنافس على النفوذ الإقليمي، خصوصًا في شمال العراق والمناطق ذات الأغلبية الكردية، وفي مجال الطاقة والتجارة.

أولاً: النتائج:

1. السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وإيران تتحدد بشكل رئيسي بالعوامل الجيوسياسية والمصالح الوطنية المرتبطة بالأمن و الاقتصاد والطاقة .
2. تركيا تسعى لتحقيق توازن بين التعاون والمنافسة مع كل من العراق وإيران، مع التركيز على حماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية .
3. الاعتماد التركي على القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية أتاح لها نفوذاً أكبر في العراق وإيران مقارنة بالاعتماد فقط على القوة العسكرية .
4. العوامل الداخلية في تركيا، مثل السياسة الداخلية والتحولات الاقتصادية، تؤثر مباشرة على توجهاتها الإقليمية واستراتيجياتها تجاه العراق وإيران .
5. تشكل البيئة الإقليمية، بما فيها التهديدات الأمنية والصراعات الإقليمية ضغطاً مستمراً على السياسة التركية، مما يدفعها إلى اعتماد استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف .

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة قيام صناع السياسة في العراق وإيران بمتابعة التحولات الداخلية في تركيا لتوقع تغيرات توجهاتها الإقليمية بشكل أفضل .
2. ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي مع تركيا كأداة للحد من المنافسة الإقليمية وتحقيق مصالح مشتركة .
3. تطوير آليات التنسيق الإقليمي مع تركيا لإدارة قضايا الطاقة والموارد الطبيعية بما يخدم الاستقرار الإقليمي .

4. الاستفادة من أدوات القوة الناعمة والتبادل الثقافي لتقوية العلاقات بين شعوب الدول الثلاث، وتقليل تأثير المنافسات السياسية على العلاقات الثنائية.

قائمة المصادر:

1. أرجيلوس، نسرين، (2018)، المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على سياسة تركيا الخارجية، مجلة قضايا معرفية.
2. إسماعيل، آلاء محمد، (2025)، التحولات في السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، المجلة العلمية للنشر العلمي، العدد 83، الإصدار الثامن.
3. بكير، علي حسن وآخرين،(2010)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، (مكتبة مدبولي، القاهرة).
4. بلقرشي، إيمان،(2021)، المقاربات الجيوسياسية في منطقة لبحر المتوسط: المجال الحيوي والموارد، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مج8، ع1.
5. بو علام، (2022)، التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
6. بوصبعة، مصطفي، (2016)، تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11.
7. الخزاعلة، يوسف أحمد، (2018)، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية (2002– 2015)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج45، ع4.
8. خضيرات، عمر، (2016)، العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002–2012، مجلة المنارة، مج 23، ع4.
9. دهيبة، شتوان،(2015)، الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية.

10. رتيبة برد، (2021)، الفكر الجيو سياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية،مج4،ع2.
11. الرحاحلة، أحمد سليمان سالم، (2014)، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية.
12. رشيد، صدام عبد الجبار ،(2021)، عرض كتاب: السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا وإيران والعراق، مجلة *قضايا سياسية*، العدد 64، تأليف أرون ستاين، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولى، 2017، 280 .
13. سليمان، سليمان علي، (2016)، محددات السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية.
14. سليمان، مني، (2025)، محددات وأبعاد تطور السياسة الخارجية التركية تجاه العراق (2003–2024)
15. سنيفر، هاجر، (2020)، البعد الجيوسياسي في السياسة الفرنسية تجاه غرب المتوسط منذ عام 2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة20 أوت1955 سكيكدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
16. سيحة، ريمون قلته، أبو العينين، محمود،(2025)، الجيوسياسية لدراسة التأثيرات الأمنية الأركان المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الدراسات الأفريقية، مج47، ع4،ج1.
17. صالح، بوقارة، (2023)، التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لدولتي تركيا وإيران، مجلة المعيار، مج27، ع1.
18. الضوي، أحمد توفيق، (2024)، سياسة المحاور الجيوبوليتيكية الروسية بالشرق الأوسط خلال الفترة من 2000حتي 2023(إيران وتركيا نموذجين)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 19.
19. عبد الله، أسعد صديق عمر، (2026)، محددات السياسية الخارجية وعلاقتها بالنظام الاستبدادي ومفهوم الثورة في العلوم السياسية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35.

20. عبد العزيز، خرفي، (2021)، الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
21. العياصرة، إسلام أحمد سليم، (2019)، محددات السياسة الخارجية، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع9.
22. غنيم، محمد أحمد توفيق،(2022)، آثر العلاقات التركية الإيرانية على الأمن القومي العربي، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، ع4.
23. مجبل، قطران عباس،(2025)، سياسة العراق الخارجية تجاه إيران، مجلة الآداب، العدد (153).
24. مجزم، عبد المالك، (2019)، تأثيرات التغيرات الجيوسياسية الجديدة على السياسية الخارجية التركية في الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراة، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية.
25. محمود، نضال عبد، (2022)، التوجهات السياسية الخارجية التركية وتأثيرها على أهم القضايا العراقية، مجلة الجامعة العراقية، ع57، ج1.